

تحركات دولية منسقة حول إمكانية رفع عقوبات عن دمشق

ماكرون مع تخفيف العقوبات عن سوريا لتقليص أثرها على لبنان



صراع على رغيف الخبز

على أكثر من نصف مساحة البلاد توريد الحاجيات الأساسية من قود وطحن وأصبح من المألوف رؤية طوابير طويلة من المواطنين أمام المخازن ومحطات البنزين. وأوضح عبد النور في تصريحاته لـ "العرب" أن "قرار رفع العقوبات أو تجديدها لفترة سيعتقد تنفيذ عدة أشهر"، لافتاً إلى وجود تحرك للجالية السورية في الولايات المتحدة للضغط باتجاه أن يكون هذا التوجه مشروطاً بجملة من المطالب لعل من بينها "إبقاء العقوبات على الفاسدين والمجرمين والذين تلطخت أيديهم بالدماء من النظام السوري"، وأن تبقى العقوبات على الأسلحة وأن يتم توزيع المساعدات عبر الأمم المتحدة حتى لا تسرق أو تباع من قبل "الشبيحة".

وأشار عبد النور إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وجه في الـ 11 من الشهر الجاري بتشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص، برئاسة رئيس المجلس النرويجي للاجئين الذي يحظى بعلاقة وطيدة مع النظام السوري، لإعادة دراسة كيفية توزيع المساعدات الإنسانية داخل سوريا على أن يتم إنجاز التقرير خلال ثلاثة أشهر. ويرى مراقبون أن بحث تخفيف العقوبات أو تجديدها الغرض منه على ما يبدو رفع الحرج عن الدول الغربية لاسيما وأن هذه العقوبات كان المتأذي منها الشعب السوري، فيما لا يبدو أن النظام مستعد كثيراً بذلك، وليس في وارد تغيير سلوكه. وبموجب العقوبات المفروضة على سوريا، لا يستطيع النظام الذي يسيطر

البلد وإعادته إلى سكة الاستقرار. وكان الرئيس الفرنسي أجرى الأحدث اتصالاً هاتفياً مع نظيره الأميركي تطرق خلاله إلى الوضع في المنطقة، ولامسها في لبنان، وأكد الإليزيه عقب الاتصال أن هناك توافقاً في الرؤى بين الرئيسين. وليس من المستبعد أن يكون هناك تنسيق فرنسي أميركي مشترك حيال مسألة العقوبات على سوريا. وقال المعارض السوري إن الولايات المتحدة بدورها بدأت تعيد مراجعة خيار العقوبات، وهو ما يظهر بشكل جلي في طلب الرئيس الأميركي من وزارات الخارجية والدفاع والخزانة بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية لتقديم دراسة عن تأثير العقوبات الاقتصادية على الدول وتدابير ذلك على معركة تلك الدول مع كوفيد - 19.

معاناة الشعب السوري بشكل غير مسبق. ولفت عبد النور إلى أن دوافع ماكرون لتبني نهج تخفيف وطأة العقوبات على دمشق عديدة، من بينها إدراكه أنه لا يمكن إعادة بناء مرفأ بيروت وتشغيله في ظل قانون قيصر الذي فرض عقوبات على العديد من الشركات السورية ذات الصلة الوثيقة بلبنان، كما أن الرئيس الفرنسي يرى أن قيصر يعيق مشاركة الشركات الفرنسية في إعادة إعمار سوريا. ومعلوم أن الاقتصاديين السوريين واللبنانيين مرتبطان بشكل عضوي، وكل طرف يؤثر بشكل كبير على الآخر، ويسعى ماكرون جاهداً - منذ انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس، والذي فاقم أزمة لبنان المالية - إلى إنعاش هذا

لوقت قريب لم يكن الحديث عن تخفيف أو رفع العقوبات عن دمشق مطروحا، بل كان التوجه نحو تعزيزها لإجبار نظام الرئيس بشار الأسد على تغيير سلوكه، بيد أن تحولاً طرأ على المشهد حيث برزت في الآونة الأخيرة مؤشرات على إمكانية إعادة النظر في تلك العقوبات لاسيما وأن الشعب السوري كان المتأثر من وطأتها.

دمشق - يبرز حراك دولي في الفترة الأخيرة، يدفع باتجاه إعادة النظر في العقوبات المفروضة على النظام السوري، كان انطلق من أروقة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وامتد إلى نقاشات بين الزعماء الغربيين ولامسها بين فرنسا والولايات المتحدة. وتعاني سوريا منذ عام 2012 من عقوبات اقتصادية فرضتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإجبار نظام الرئيس بشار الأسد على تغيير طريقة تعامله مع الأزمة والقبول بانتقال ديمقراطي حقيقي في سوريا. وعزز قانون قيصر الأميركي الذي جرى تفعيله في يونيو الماضي العقوبات التي طالت الدائرة المحيطة بالأسد، ورجال أعمال سوريين والبنك المركزي، بغرض زيادة الضغط على دمشق، التي لم تظهر أي نية للتنازل، فيما زادت معاناة الشعب السوري الذي يوجد أكثر من 80 في المئة منه تحت خط الفقر، بحسب الأمم المتحدة.



أيمن عبد النور
رفع العقوبات أو تجديدها
لفترة سيعتقد
تنفيذها عدة أشهر

ويقول المعارض السوري المقيم في الولايات المتحدة أيمن عبد النور لـ "العرب" إن "هناك تغييراً في المقاربة الدولية حيال العقوبات في سوريا، انعكس في عدة مواقف وخطوات لا تبدو أنها عفوية بل جرى تخطيطها مركزياً لها".

وبدأت هذه التحركات أولاً حينما دعت خبيرة حقوق الإنسان المستقلة في الأمم المتحدة، الينا دوها، إلى رفع العقوبات المفروضة على دمشق، لأنها "قد تعرقل جهود إعادة بناء البنية التحتية المدنية التي دمرتها الحرب". وقالت الخبيرة التي تدرست تنحدر من بيلاروسيا في كلمة لها في 29 ديسمبر الماضي "عندما أعلن عن العقوبات

لبنان يريد استئناف مفاوضات ترسيم الحدود مع إسرائيل

بيروت - سجّل الثلاثاء تحرك لافت للسفيرة الأميركية لدى بيروت دوروفي شنيا، حيث زارت قصر بعبدا وعين التينة، فيما بدا أن أبرز محاور الزيارة هو استئناف المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية بشأن ترسيم الحدود البحرية. وقال الرئيس ميشال عون خلال لقائه شنيا إن بلاده حريصة على استئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي للتوصل إلى تسوية لهذا الملف الذي يشكل أحد أسباب استمرار العداء بين الجانبين.

وتتعلق المفاوضات أساساً بمساحة بحرية تمتد على حوالي 860 كيلومتراً مربعاً، بناء على خارطة أرسلت في عام 2011 إلى الأمم المتحدة، إلا أن لبنان اعتبر لاحقاً أنها استندت إلى تقديرات خاطئة.



ميشال عون
لبنان يريد معاودة التفاوض انطلاقاً من الطروحات السابقة

وطالب لبنان خلال جلسات التفاوض بمساحة إضافية تبلغ 1430 كيلومتراً مربعاً وتشمل جزءاً من حقل "كاريش" الذي تعمل فيه شركة إترجيان اليونانية، الأمر الذي رفضته بشدة إسرائيل. ويرى مراقبون أن حراك شنيا الأخير يأتي في سياق انضمام إدارة جو بايدن بتحقيق اختراق في هذا الملف، لاسيما وأن من مصلحة كلا الطرفين التوصل إلى اتفاق، خصوصاً لبنان الذي هو في حاجة ماسة إلى استغلال فروائه الطاقية في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف به. ومعلوم أن غياب التسوية سيعرقل جهود لبنان في استثمار حقول الغاز والنفط في مياحه الإقليمية، حيث لن ترغب أي شركة في التنقيب ضمن مناطق متنازع عليها.

إسرائيل، ووجد فيها جهة يمكن أن يركن إليها لمساعدته في تجاوز بعض الأزمات الإقليمية، وعلى استعداد لدفع ثمن طالما أن مصالحه تقتضي الذهاب بعيداً، مؤكداً أن حلقات التطبيع بدأت تكتمل ولا تنتظر سوى التوقيع الرسمي. وأضاف لـ "العرب"، أن هناك دالة تنطوي عليها زيارات المسؤولين في إسرائيل، حيث تأتي مباشرة للكون العسكري وليس للحكومة برمتها، وهو ما يعني الرغبة الإسرائيلية في التركيز على مؤسسة الجيش بشكل أساسي، وإذا حدث تغيير في السودان وسط الارتباكات وتبردي الأوضاع الراسخة، تنقش هذه المؤسسة في الضامن لمصلحتها، لأنها لن تتأثر بأي تحول داخلي.

ووافق السودان في أكتوبر على تطبيع العلاقات مع إسرائيل وزار وفد إسرائيلي الخرطوم في الشهر التالي. وفي السادس من يناير، وقع السودان مع الولايات المتحدة "اتفاقيات أبراهام"، وافقت بموجبها الخرطوم على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وبتوقيع اتفاق التطبيع، أصبح السودان رابع دولة عربية، بعد الإمارات والبحرين والمغرب، توقع "اتفاقيات أبراهام". ووقعت الخرطوم الاتفاقيات بعد أقل من شهر من قيام واشنطن بإزالتها من القائمة السوداء "للدول الراعية للإرهاب". وقال كوهين إن زيارته للخرطوم "أرست الأسس للعديد من أوجه التعاون المهمة التي ستساعد إسرائيل والسودان، وتعزز الاستقرار الإقليمي، وتععمق علاقاتنا مع أفريقيا، وتؤدي إلى المزيد من الاتفاقيات مع دول المنطقة".

تل أبيب توثق العلاقة مع الخرطوم من بوابة التعاون الأمني والاستخباري

قصة كبيرة في خلافه مع إثيوبيا، سواء الحدودي أو بشأن سد النهضة، في ظل العلاقات التاريخية التي تربط أديس أبابا وتل أبيب، وهو ما يفسر الجراة الكبيرة التي تتصرف بها الخرطوم مع إثيوبيا، كأنها وجدت لها شبكة أمان تجنبها التعرض إلى ضغوط أو تعيد سيناريوهات التطويق السابقة التي وظفت أزمات السودان في ممارسة ضغوط قاسية عليها خلال فترة حكم عمر حسن البشير. وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا الدولية في الخرطوم، محمد خليفة صديق، إن تخلي التطبيع عن الجوانب السرية ودخوله مراحل علنية، يعني أن السودان حسم أمره مع

إلى إسرائيل وعادوا أدرجهم إلى السودان. وتركز إسرائيل في تعاونها مع السودان على الجوانب العسكرية والأمنية، وتحاول تطوير التنسيق على قاعدة التطبيع الجديد، باعتبارها من المفاصل الحيوية في العلاقات الإقليمية والدولية حالياً، في ظل كثافة النزاعات والصراعات في المنطقة. وتريد إسرائيل الحصول على دعم الخرطوم في الانضمام إلى منتدى الدول العربية والإفريقية المطل على البحر الأحمر، كمدخل لتعاون إقليمي موسع، يستطلع مجابهة التحديات التي تمثلها إيران في المنطقة. ويعتقد السودان أن توطيد التعاون مع إسرائيل في هذه المرحلة يمنحه

الخرطوم - كشفت إسرائيل الثلاثاء، عن زيارة أجزائها وزير مخابراتها إيلي كوهين الاثنين إلى الخرطوم على رأس وفد كبير، بعد أسابيع من موافقة السودان على تطبيع العلاقات. وتشكل زيارة كوهين الأولى لوزير إسرائيلي إلى السودان، وقد حظيت بمتابعة إعلامية إسرائيلية، في مقابل ذلك تم تجاهلها من طرف الإعلام الحكومي السوداني. ويرى مراقبون أن السلطة الانتقالية السودانية تتجنب التطرق أو الإصداح بأي تطورات حيال ملف التطبيع، حيث ترى بأن ذلك من شأنه حرج لها أمام الرأي العام السوداني، في ظل وجود أطراف داخلية تحاول استغلال الوضع لزيادة حجم الضغوط عليها.

في المقابل، فإن السلطة القائمة تحاول قدر الإمكان الاستفادة من هذه العلاقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقالت وزارة المخابرات الإسرائيلية في بيان "إن أعضاء الوفد التقوا برئيس الدولة الفريق أول عبدالفتاح البرهان ووزير الدفاع ياسين إبراهيم، وأجروا محادثات حول القضايا الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية". وأوضح البيان "تم توقيع أول مذكرة على الإطلاق بشأن هذه المواضيع بين وزير الدفاع السوداني وكوهين". وناقش الجانبان أيضاً "تعميق التعاون الاستخباراتي". وأضافت الوزارة أن "السلطات السودانية أطلعت الوفد الإسرائيلي على التقدم الذي أحرزته في إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، وتعديل قانون بنص على سجن السودانيين الذين لجأوا



إيلي كوهين أول وزير إسرائيلي يزور السودان